تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830
السداسي: الثالث
ماستر 2
اسم الوحدة: العلاقات الجزائرية الأوربية 2

أ.د. عبد القادر فكاير

4-علاقات الجزائر مع الدويلات الألمانية

نبذة عن الدويلات الألمانية مابين القرن 9- 19:

كانت المناطق التي تشكل اليوم ألمانيا مسرحا الهجرات واسعة من قبل شعوب وقبائل مختلفة في الفترة التي أعقبت سقوط الدولة الرومانية عام 476م . وقد اصطلح على تسمية سكان هذه المناطق الواقعة في وسط أوروبا بالقبائل الجرمانية. ولم تتوحد المناطق المذكورة في ظل سلطة واحدة إلا مع قيام مملكة الفرنج نهاية القرن الثامن بقيادة الملك كارل الكبير (شارلمان) (814 - 748). مؤسس مملكة الفرنج في مطلع القرن التاسع الميلادي. وبعد وفاته تم تقسيم دولته إلى مملكة الفرنج الغربية التي انبثقت عنها فرنسا لاحقا ، ومملكة الفرنج االشرقية التي سميت بالإمبراطورية الرومانية المقدسة، وفيما بعد بمملكة الألمان، وكانت تضم كذلك أراضي النمسا وسويسرا وشمال إيطاليا وبوهيميا وهنغاريا. انقسمت هذه الإمبراطورية في العصور الوسطى إلى العديد من المدن والدويلات المستقلة ، وفي الوقت نفسه شهدت صراعات بين الأسر الحاكمة والسلطة الدينية والمتمثلة في البابوية ما انعكس على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أدت هذه الأوضاع إلى ظهور حركة الإصلاح الديني التي انبثق عنها المذهب البروتستانتي ، فتحول 80 بالمائة من الألمان إلى المذهب الجديد. وقد أدى ذلك إلى اندلاع حرب الثلاثين عاما (1618-1848) دفعت الأراضي الألمانية ثمنا باهضا جراء المعارك التي جرى معظمها عليها. وانتهت الحرب بعقد صلح ويستفاليا ، الذي رسخ تقسيم المملكة الألمانية إلى قرابة 360 دولة صغيرة ودوقية أو مدينة أو إمارة كنسية لكل منها رايتها، ما جعل الوضع يتميز بازدواجية السلطة بين الحكم المركزي ممثلا في الامبراطور ، وبين الأمراء الطامحين في الاستقلال. وتفاقم الصراع الحاد على الهيمنة في ألمانيا بين أسرة هونزولرن البروتستانتية في بروسيا وأسرة الهابسبورغ الكاثوليكية في النمسا، ما جعلهما يفشلان في التصدي لسياسة نابوليون بونبرت في التوسع على حسابهما في مطلع القرن التاسع عشر. ترتب عن حروب نابوليون في أوربا أربعة نتائج تتعلق بالمناطق الألمانية هي:

1- سقوط الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 1908 وإحلال اتحاد الراين(Rheinbund) للدويلات الألمانية الغربية محلها تحت حماية امبراطور فرنسا باستثناء بروسيا والنمسا، وكان لهذا الاتحاد مجلسا يدعى دايتا (Diet) الذي يشرف على الإدارة المشتركة .
2- تقليص عدد الدويلات الألمانية إلى 38 دويلة ما ساعد على بدء بلور شعور قومي وتحوله إلى ثورة كراهية ضد الفرنسيين الغرباء في المناطق الألمانية الشرقية والشمالية بعد عام 1813.
3- تحكم بروسيا والنمسا بقرارات الكونفدرالية الألمانية "البوند" التي تأسست سنة 1815 .
4- حدوث نتائج اقتصادية وخيمة على الدويلات الألمانية تزامنت مع الأزمة الزراعية والمجاعة عامي 1816-1817، وإغراق المنتجات الصناعية الانكليزية الأسواق الألمانية.

أهم دولة ألمانية أبرمت معها الجزائر معاهدة (هامبورغ):

1- نبذة عن دولة هامبورغ وامتداد نشاطها البحري إلى جنوب أوربا:

تعد هامبورغ من أهم الدويلات الألمانية التي كانت قائمة قبل أن تتوحد في دولة واحدة في سنة 1871، فكانت المدن الألمانية قبل ذلك منذ العصور الوسطى منضوية تحت رابطة الهانز"Hanse". بدأ تاريخ الرابطة الهانزية في القرن13بتحالف تجاري بين مدينتي: هامبورغ (Hambourg)ولوبيك (Lübeck) في عام 1158م . وأقامت النخب السياسية في ذلك الوقت شراكة مع هامبورغ في عام 1241م بهدف تبادل الثروة والطعام، في إطار تبادل بين المدينتين. وقد تم دمج مدن أخرى في هذا التحالف التجاري على غرار "مجتمع التجار الموسميين في جوتلاند" (Communauté des marchands saisonniers de Gotland) التي كانت عاصمتها فيسبي(Visby)، وهي جزيرة في قلب بحر البلطيق، لتكوين رابطة بين المدن التجارية في شمال أوروبا تسمى "هانسا" (Hansa). هذا المصطلح مشتق من الألمانية القديمة هانسا، ومعناه اتحاد أو كونفدرالية. ومع مرور السنين، انضمت عدة مدن في ألمانيا الحالية، مثل بريمن (Brême)، برونزويك (Brunswick) وروستوك (Rostock) إلى هذا التحالف. يمكن إحصاء ما يصل إلى 85 مدينة ضمن الرابطة الهانزية، وقد تم تمييزها في مجموعتين مرتبطتين بجغرافيتها: المدن البحرية ("Seestädte") والمدن النائية.("Binnenlandstädte") . فقد انضمت بعض المدن في وقت متأخر بينما انسحبت مدن أخرى بحرية وفقًا لمصالحها الخاصة. بلغت الرابطة الهانزية أوج قوتها وازدهارها في نهاية القرن الثالث عشر إلى نهاية القرن الخامس عشر. وعاشت مرحلة ازدهار ثانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر. تقع هامبورغ على مصبيْ نهريْ ألستر(Alster) وألبا (Elbe)، ويربطها ببحر الشمال الواقع على بعد نحو مائة كيلومتر، ويعتبر ميناء هذه المدينة بوابة بحرية هامة، نحو بحر الشمال وبالتالي إلى مختلف المناطق ومنها على الخصوص نحو المحيط الأطلسي وإلى البحر المتوسط.

ومن العوامل التي دفعت هامبورغ إلى مد نشاط سفنها إلى البحر المتوسط هو أن العصر الذهبي للرابطة الهانزية قد ولى منذ مدة طويلة بعد ظهور قوى جديدة في بحر البلطيق مثل الهولنديين والسويديين والدنماركيين والروس. وقد أغلقت العديد من الأسواق التقليدية أمام سكان هامبورغ. ففي عام 1598، أغلقت الملكة إليزابيث ملكة إنجلترا مكتب الرابطة الهانزية في لندن، عندما زادت الخلافات حول صادرات القماش في نهاية القرن السادس عشر وكانت إنجلترا في حالة حرب مع الإمبراطور الألماني(الإمبراطورية الرومانية المقدسة). كما أصدرت الملكة مرسومًا بطرد التجار الهانزيين من إنجلترا، وألغت تجارتهم . وبعد وقت قصير، منع الملك الدنماركي كريستيان الرابع (Christian IV) سكان البلدة الهانزية من السفر إلى أيسلندا، وفي عام 1615 تم أيضًا إلغاء الامتيازات التجارية في ميناء بيرغن (Bergen) النرويجي المهم. لم يكن أمام ملاحي المدينة خيار سوى البحث عن طرق جديدة. وهكذا ذهبوا إلى البحر الأبيض المتوسط. وساهمت حرب الثلاثين عاما (1848-1618) في ذلك التراجع، التي جرت وقائعها على أراضي ألمانية، والتي تدخلت فيها معظم القوى الأوربية الموجودة في ذلك الوقت. وقد سببت تلك الحرب معاناة كبير لكل المدن الألمانية وأوقفت تجارة بحر البلطيق، مما أدى إلى دمار رابطة الهانزا، التي عقدت آخر اجتماع لأعضائها في عام 1669.

ومن أجل العناية بالسفن التجارية وحمايتها خلال إبحارها شكلت هامبورغ قافلة في عام 1662، والتي قامت ببناء وصيانة سفن القوافل الخاصة، أي سفن الحراسة المسلحة المزودة بمدافع لحماية السفن التجارية الهامبورغية التي كانت تتوجه إلى مناطق عديدة، إلى إنجلترا وأوروبا الغربية وإسبانيا . وقد

شهد النشاط البحري الهامبورغي إلى جنوب أوربا انتعاشا خلال حرب الوراثة النمساوية (1740-1748). بدأ مالكو السفن في هامبورغ في تلقي الطلبات من التجار الدوليين لنقل بضائعهم جنوبًا.

2- المواجهات البحرية بين السفن الجزائرية والهامبورغية:

كانت للجزائر علاقات مع بعض الدويلات الألمانية، منها تلك التي كانت تدفع ضريبة سنوية للجزائر مقابل حماية سفنها في البحر الأبيض المتوسط؛ ومنها ما كانت لها ممثلون دائمون في الجزائر، مثل هانفر، ومنها التي رفضت الجزائر عروضها جوازات سفرالسخية من أجل الحصول على جوازات سفر. مثل بروسيا، التي انضمت سنة 1814 إلى الحلف السباعي ومن الدول المكونة له نذكر هولندا، الدانمارك، إسبانيا، إيطاليا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، التي شنت كلها مجتمعة حربا بحرية على الجزائر. ومنها التي عقدت معها معاهدة مثل هامبورغ خلال سنة 1751 .

وقعت مئات المواجهات العنيفة في البحر بين أطقم من هامبورغ والجزائر في العصر الحديث، وقد تم أسر ما يصل إلى 4000-5000 بحار من سفن هامبورغ على أرض شمال إفريقيا في أوائل العصر الحديث. ففي بداية عام 1747 ، تلقى الهامبرغريون أخبارًا عن فشل قافلتهم وأن الجزائريون استولوا على 14 سفينة تجارية تحت علم هامبورغ بينما لم تتمكن السفينة الحربية من مساعدتهم .وتشير بعض الإحصائيات أنه نتيجة للمواجات البحرية بين السفن الجزائرية والسفن الهامبورغية خلال الفترة ما بين عامي 1719 و 1747، تمكن البحارة الجزائريون من الاستيلاء على 50 سفينة من هامبورغ وحدها وأسروا 633 رجلاً. وفي تلك السنوات لوحدها، دفعت هامبورغ 1.8 مليون مارك بانكو (Mark banco)، العملة الشائعة في المدينة في ذلك الوقت. ونعرض فيما يلي بعض النماذج من المواجهات التي كانت تتم في كثير من الأحيان عند سواحل الغربية لأوربا المطلة على المحيط الأطلسي.

لقد كان تجار هامبورغ في بعض الأحيان يستعملون سفنا لدول مجاورة لبلادهم منها الدانمارك، ويتم رفع راية هامبورغ عليها، وقد حدث في سنة 1724 أنه أبحرت سفينة اسمها هوفنونغ (Hoffnung) كان طقمها أغلبهم راعيا دانماركيين : ثلاثة أتوا من أمروم (Amrum) ، من بينهم هارك أولوفس (Hark Olufs) . واحد من جزيرة فوهر (Fohr) المجاورة ، وثلاثة من إلبه (Elbe). كانت السفينة تبحر من مدينة نانت (Nantes) الفرنسية إلى هامبورغ لتفريغ حمولتها. وقد تم الاستيلاء على السفينة المذكورة من قبل بحار جزائري بالقرب من جزر سيلي (Scilly) وتم اقتيادها إلى مدينة الجزائر.

وفي بداية أفريل من عام 1725 استولى البحارة الجزائريون على سفينة القبطان هاسنبرغ (capitaine Hasenberg) التي كانت غادرت هامبورغ، وكان على متنها العديد من الأشخاص من بينهم كوهن يوهان ميخائيل(Johann Michael Kühns)، الذي كان يبلغ من العمر 25 عامًا ، كان الهامبرغيون ذاهبون إلى قادش (Cadix). ولكن ، قبالة كيب سانت فنسنت (cap Saint-Vincent)، في الطرف الجنوبي الغربي للبرتغال، تعرضوا لهجوم سفينة كبيرة كانت ترفع علم الجزائر، وقد أسفرت عن هذه المواجهة مقتل العديد من أفراد الطاقم وإلقاء الجثث في البحر. وبعد عودته إلى بلاده ألف يوهان ميخائيل كوهن كتابا نشره في مدينة غوتة (Gotha) بألمانيا سنة 1741 هذا عنوانه المختصر"وصف الحياة الغريبة والسفر"(Merkwürdige Lebens- und Reisebeschreibung).

وفي عام 1727 ظهر البحارة الجزائريون في ريد غراوندز (Roten Gruenden) أمام مصب نهر فيسير (Weser) إلى الغرب من هامبورغ. واستولوا على غاليوطة (Galliot) التي كان يقودها القبطان ميلشيرت ستينجراف (Melchert Steengrafe) وأخذوه هو ورجاله الستة إلى سوق العبيد في

الجزائر. وفي إحدى النشاطات للبحارة الجزائريين في سواحل المحيط الأطلسي حيث تمكنوا من الاستيلاء على سفينة تابعة لهيلغولاند خلال سنة 1730 كانت قد توقفت على الأرجح في هامبروغ وقيام صندوق العبيد بهامبورغ بافتدائهم.

ومن أجل افتداء الأسرى، أنشأ سكان هامبورغ منذ عام 1622 "Casse der Werke von Achten"، (صندوق قطع الثمانية). من أجل افتداء الربان ورجال الدفة (timonier). وفي عام 1624، أنشأت هامبورغ "صندوق العبيد" (Sklavenkasse) لجمع الأموال ، والذي كان يهدف إلى تمكين هؤلاء البحارة من شراء حريتهم بشكل أساسي من مساهماتهم المالية. وكانت إدارة النقود والفدية بيد الأب كلاس جيركنز (Klas Gerkens) الذي تم افتداؤه من الجزائر، ترشح لهذا المنصب في عام 1748. ويذكر أنه ابن لرجل بحار مات في الأسر بالجزائر.

إلى جانب ذلك كان يتم جمع أموال الفدية في كنائس هامبورغ. التي تحتوي على حاويات وبجانبها شخصيات منحوتة مكبلة بالسلاسل، لمناشدة رغبة رواد الكنيسة في التبرع. وكانت أسعار الفدية تختلف حسب مكانة ومركز الشخص، فكان 1000 Reichstaler لربان، و 700 Reichstaler لرجل دفة (timonier) أو نجار و 60 Reichstaler للبَحّارْ. ونظرا لعدم وجود قنصل لهامبورغ في الجزائر كان يتم افتداء الأسرى الألمان عموما والهامبروغيين على الخصوص في كثير من الأحيان من خلال وساطة القناصل الأوربيين المقيمين في الجزائر.

3- مساعي هامبورغ لعقد معاهدة مع الجزائر:

تطلعت هامبورغ منذ سنة 1729 للتوصل إلى عقد معاهدة مع دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر، وهو تاريخ عقد السويد معاهدة مع الجزائر، إذ تسعى إلى الحفاظ على حركة سفنها نحو جنوب أوروبا. ولهذا حرصت لعقد معاهدة مع الجزائر عبر وسطاء للتفاوض ، استمرت هذه المساعي، ما بين 1741-1751.

3-1-التفاوض عبر جون فورد 1741-1744:

حاولت هامبورغ في عام 1741 التوصل إلى اتفاق مع الجزائر. وقد دامت هذه المحاولة بين عامي 1741 و 1744، وتم تكليف كبير وكلاء الفدية في هامبورغ، جون فورد (John Ford)، للقيام بوساطة لهذه المهمة، الذي كان لفترة من الوقت نائبا للقنصل الإنجليزي في وهران. ولكنه لم يحصل على الاعتماد اللازم ولا على أي أموال لإجراء مفاوضاته، وهذا لم يساعده على النجاح. وهكذا فشلت مفاوضات هامبورغ، في نفس الفترة نجحت الدنمارك والنرويج في مفاوضاتها، وحصلت على عقد معاهدة مع الجزائر في نهاية عام 1746.

إلى جانب ذلك تأثرت هامبورغ كثيرا لعدم تضمينها ضمن معاهدة الجزائر مع النمسا 1748 لرفض الداي، وقد بدأت هذه القضية في عام 1747 عندما توصلت النمسا إلى عقد معاهدة تجارية مفيدة مع الإمبراطورية العثمانية في عام 1747. وفي هذه المعاهدة، تمت الإشارة صراحة إلى إيالات شمال إفريقيا، وبالتالي حصل التجار وأصحاب السفن النمساويون على الحرية الكاملة في البحر الأبيض المتوسط. وقد استفادت من ذلك الاتفاق مدينتا ليفورنو(Livourno) وتريست (Trieste). لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال، فقد تم ذكر المدن الهانزية (hanséatiques)في شمال الإمبراطورية بعبارات عامة بحيث لم تكن ذات قيمة حقيقية للهامبورغ. وعندما واصل الإمبراطور مفاوضاته في الجزائر العاصمة عام 1748 ، طلب آل هامبرغر إدراجهم رسميًا في المعاهدة التي توصلوا إلى عقدها مع الجزائر، لكن الداي رفض قبول أي إدراج لمدينة إلبه (Elbe) في المعاهدة مع النمسا ، مشيرًا إلى أن المدينة مستقلة

تمامًا عن فيينا. لم يتمكن الإمبراطور من ضم هامبورغ إلى هذه المعاهدة. تأثرت هامبورغ بشكل خطير عندما نجح الإمبراطور في خريف عام 1748 في التوصل إلى سلام مع الجزائر .

3-2- التفاوض عبر فرنسا (جاكوب كوفيرتس 1748-1750):

اقترب الهمبرغيون من فرنسا للتفاوض مع الجزائر من خلالها بخلاف الدول الأخرى، كإنجلترا أو الدنمارك-النرويج أو السويد أو الجمهورية الهولندية لاعتبارهم الهامبورغيين منافسين لهم. لم يكن هذا هو الحال مع فرنسا. فقد كانت لهامبورغ وكلاء في بوردو والموانئ الفرنسية الأخرى يشرفون على الأعمال التجارية. وهكذا اعتبر سكان هامبورغ أنفسهم في تحالف قوي وتربطهم مصالح المشتركة مع فرنسا. إلى جانب ذلك كان لفرنسا علاقات مع الجزائر ووجود قنصلي بها. وبناء على هذه الاعتبارات رغب الهامبورغيون أن يحصلوا على وسيط من فرنسا للتفاوض مع الجزائر. ففي مايو 1748، اقترب مجلس الشيوخ من المقيم الفرنسي في هامبورغ الكونت موريباس (Maurepas) ، والذي قام بدوره بالاتصال بالحكومة الفرنسية التي وافقت على تقديم الدعم لهامبورغ في شأن المفاوضات مع الجزائر.

وقد تم اختيار تاجرا من هامبورغ يعيش في مرسيليا وهو جاكوب غوفيرتس (Jacob Goverts). وقد نصح مارياباس غوفيرتس بالذهاب إلى باريس للحصول على الجنسية الفرنسية ؛ ثم يذهب بعد ذلك إلى الجزائر، وهناك حصل على جواز سفر فرنسي، وبذلك أصبح رسميًا من الرعايا الفرنسيين، كما حصل على خطاب توصية من الحكومة الفرنسية إلى قنصلها في الجزائر بونوا لو مير(Benoît Lemaire). وفي مايو 1749 سافر من مرسيليا إلى الجزائر. وأصدرت الحكومة الفرنسية تعليمات إلى قنصلها في الجزائر لتقديم دعمه لبعثة غوفرتس، وتمكن أيضًا من الإقامة في منزله. مكث غوفيرتس بضعة أشهر.

وفي نهاية ديسمبر 1749 أفاد غورفيتس أنه بدأ التفاوض، وبعد بضعة أشهر من المفاوضات أبان غوفيرتس أن الجزائريين، كانوا بحاجة إلى أدوات الحرب وسفن من جميع الأنواع. وقد أثار هذا الطلب مناقشات ساخنة بين المسؤولين في هامبورغ. كما أن الأمر قد يُنظر إليه على أنه استفزاز، لا سيما من قبل القوى المسيحية التي كانت في حالة حرب مع الجزائر وهما إسبانيا والبرتغال.

و بعد عامين من المفاوضات الصعبة، تم إبرام معاهدة السلام في الجزائر في 22 فبراير 1751. كما صدق مجلس الشيوخ على الاقتراح في 5 أبريل وحث على تنفيذه بسرعة. ووقع الداي بدوره العقد في أوت، وبعد ذلك تم نشره في أواخر عام 1751، وفي نفس الفترة، صدر مرسوم بشأن شكل جواز مرور الجزائر البحري الذي سيُمنح لسفن هامبورغ.وعاد غوفيرتس إلى هامبورغ في أكتوبر. وتم التصديق على اتفاقية السلام ونشرها في أواخر صيف 1751.

لقد وعدت هامبورغ في مادة سرية من معاهدة السلام، أنها ستسلم لداي الجزائر 54 مدفعًا ومدافع هاون، و 4000 قنبلة، و 6000 كرة مدفعية ومسحوق ، و 50 صاريًا ، وحبال ، و 1000 لوح من خشب البلوط ، بالإضافة إلى خدمات سنوية أخرى، وقد بلغت تكلفة هذه البضائع 64824 مارك. وقد تم تعيين سفينتين مصفحتين لحمل هذه البضائع هما: سفينة "النفل" (Kleeblatt)، بقيادة القبطان ستاتس (Staats). ذات 14 مدفعًا ومن 24 إلى 28 رجلاً وسفينة "أوروبا" (Europa) بقيادة ديفيد رويرت (David Rowert)، ذات 20 مدفعًا و 32 رجلاً.

4- نص المعاهدة (1751) تحليل موادها والتعليق عليها:

لقد افتتح نص المعاهدة بالديباجة المختصرة التالية:« لقد تم عقد معاهدة السلام في 26 من شهر ربيع الأول من عام 1164هـ ، الذي يوافق 22 فبراير 1751م ، كان سلامًا دائمًا بين الديوان ومحمد باشا داي، إلى جانب أعضاء آخرين في حكومة جمهورية الجزائر ومدينة هامبورغ». وكانت المعاهدة متكونة من إثنين وعشرين مادة نذكرها فيما يلي :

المادة الأولى: ذكرت الجهتين اللتين عقدتا المعاهدة، حكومة الجزائر ومدينة هامبورغ، وركزت التزام الطرفين بالسلام وعدم العداء. أما **المادة الثانية** فتحدثت عن التجارة والجمارك والسماح لجميع سفن هامبورغ الدخول إلى مونئ الجزائر. وحددت نسبة الحقوق الجمركية للبضائع بـ 5%. تحدثت **المادة 3** عن حالة التقاء السفن الجزائرية مع السفن الهامبورغية في عرض البحر تجارية أو حربية فيجب أن يكون الود بينهما. **أما المادة الرابعة** فتعرضت إلى تفتيش السفن في البحر، وحددت إجراءات التفتيش التي تقوم بها السفن الجزائرية على سفن هامبورغ، وذلك بتحديد شخصين فقط يسمح لهما الصعود إلى السفينة إلا إذا سمح قائد السفينة بأكثر من ذلك، ثم ذكرت أنه ابتداء من تاريخ عقد هذا السلام ولمدة خمسة عشر شهرا يجوز لسفن هامبروغ الحركة دون جوازات السفر ولا يتم التعرض لها خلال هذه المدة، وينطبق هذا الأمر كذلك على السفن الجزائرية. وتعرضت **المادة الخامسة** إلى منع المضايقات من جانب البحارة الجزائريين تجاه سفن هامبورغ وعدم استيلائهم على ما هو موجود فيها. أما **المادة السادسة** فتطرقت إلى حالة تعرض سفن هامبورغ إلى الغرق في سواحل الجزائر، فإنه يمنع الاستيلاء على السفن والأشخاص والبضائع التي تحملها، وعلى الجزائريين تقديم يد المساعدة لهم.**المادة السابعة** على أن الجزائر لا تدعم أي دولة عدوة للهامبورغ بالسلاح أو بغيره . **المادة الثامنة** فذكرت أنه عند شراء السفن التجارية الهامبورغية غنائم في موانئ الجزائر ، تمنح التاجر التابع لهامبورغ شهادة ، وعدم منعه من مواصلة رحلته. وتعرضت **المادة التاسعة** إلى منع رعايا بلاد المغرب كتونس وطرابس وسلا من بيع البضائع أو العبيد أو ممتلكات أخرى في الجزائر، كانوا قد استولوا عليها من السفن هامبورغية.أما **المادة العاشرة** فتحدثت عن حالة دخول سفن من هامبروغ إلى الموانئ الجزائرية ومعها غنائم، يمكن للهامبروغيين أن يبيعوها بكل حرية، وألا يدفعوا أي ضريبة جمركية ، وبإمكانهم الحصول على مؤن هم في حاجة إليها. وذكرت **المادة الحادية عشر** حالة هروب بعض الأسرى المسيحيين من هامبورغ أو من أي بلد آخر إلى سفينة تابعة لهامبورغ عند وجودها بميناء الجزائر، فعلى قائد السفينة تسليمه إلى الجزائر. وإذا هرب الأسير سرا، سيلزم قباطنة السفن التابعة لهامبورغ بإيقافه وتسليمه إلى الجزائر. أما **المادة الثانية عشر** فتعرضت إلى وضعية رعايا هامبورغ في الجزائر وحالة أسرى هذا البلد، وعرضت الإجراءات التي على البلدين القيام بها من أجل تحريرهم. وتحدثت **المادة الثالثة** عشر عن ميراث المتوفي لأحد الرعيا من هامبورغ في الجزائر، فلا يجوزلا للسلطة الجزائرية ولا أي شخص آخر الاستيلاء على تركته . فإن الوارث هو الذي سيتولى أخذ التركة، وإن لم يكن للميت وريثا، فإن القنصل هو الذي يتصرف في التركة. **المادة الرابعة عشرة**: تحدثت عن عدم إجبار تجار هامبورغ بأي شراء أشياء ضد إرادتهم. ولا ينبغي إجبار ربابنة سفن هامبورغ لتوجيه التهم، أو السفر ضد إرادتهم. إذا حدث أن قنصل هامبورغ أو أشخاص آخرين قد تكبدوا ديونًا لم يتمكنوا من دفعها ، فلا ينبغي لأي شخص آخر في هذه الأمة أن يطلب سداد هذه الديون. أما **المادة الرابعة عشر** فتحدثت عن حرية الممارسة التجارية للتجار الهامبورغيين في جميع الموانئ التابعة لحكومة الجزائرفلا ؛ كما تحدثت عن حريتهم في اقتناء البضائع على سفنهم والوجهة التي يريدون الذهاب إليها. وعدم إجبار القنصل أو أي رعية من هامبورغ على دفع سداد دين رعية أخرى. **المادة الخامسة عشر**: إذا دخل مواطن هامبورغ في نزاع مع تركي أو أحد الرعايا من الجزائر، فسيتم الحكم على قضيتهم الداي والديوان، أماعندما ينشأ نزاع بين رعايا مدينة هامبورغ، فيتولى القنصل التحكيم في القضية. وتطرقت **المادة السادسة عشرة** إلى حالة اركاب جريمة تسبب فيها رعية من هامبورغ فسيتم معاقبته وفقا لقوانين البلاد، وإذا فر أحد سكان هامبورغ ، بعدما قتل أحد السكان المحليين، فلا يتحمل القنصل أو أي شخص آخر من هامبورغ المسؤولية. أما **المادة السابعة عشر** فتحدثت عن الحقوق التي يتمتع بها قنصل هامبورغ خلال إقامته في الجزائر ،أن تكون له كامل الحرية في شخصه

وممتلكاته واختياره من يساعده في مهامه من مترجم أو وسيط تجاري، والسفر ، ويخصص له مكان يمارس فيه عبادته وفقًا للديانة اللوثرية، وواعظ، يجب أن يتمتع جميع عبيد الديانة اللوثرية في الجزائر بحرية حضور الخدمات في منزل القنصل. وتحدثت **المادة 18**عن حالة حدوث خلافات قد تؤدي إلى خرق هذه المعاهدة، فقالت أن القنصل ورعايا بلاده يسمح لهم بغادرة الجزائر بكل حرية دون التعرض لهم ولممتلكاتهم، في أوقات السلم ، وفي أوقات الحرب، ولايجبرون على تأخير رحيلهم حتى لو كان بينهم أفراد ولدوا في الجزائر. **أما المادة 19** فتحدثت عن حالة وجود رعية من هامبورغ أو رعية جزائرية على متن سفن دول أخرى أو معادية لهامبورغ أو للجزائر، فلا يتم إلحاق الضرر به أو بممتلكاته أو خدمه. وتحدثت **المادة 20** عن السلام البحري الذي يتم عند وصول سفن حربية من هامبورغ إلى ميناء الجزائر يتعين على القنصل بإعلام الداي بذلك، ليتم إطلاق واحد وعشرون طلقة مدفعية، ويتعين على قائد السفينة المعنية أن يرد بالمثل. أما **المادة الحادية والعشرون** فبينت أن قنصل هامبورغ لا ينبغي له أن يدفع أي رسوم تتعلق بجميع احتياجاته. وفي **المادة 22** والأخيرة تحدثت على أن السلام بين البلدين يبقى قائما وثابتا بصفة دائمة، وإنما يتم معاقبة المتسبب في خرق هذا السلم من أي جهة كانت.

واختتمت المعاهدة بالعبارة التالية : وبفضل من الله تعالى أبرمت معاهدة السلام الصادقة والحازمة التي نؤكدها بخاتمنا. حرر يوم السادس والعشرون من ربيع الأول عام 1164، الموافق للثاني والعشرون من فبراير 1751.

5- الضغط الإسباني على هامبورغ وإلغاء المعاهدة:

كانت إسبانيا منزعجة من عمليات تسليم المواد الحربية السنوية للجزائريين من قبل دول شمال أوربا، عندما عقدت معاهدات مع الجزائر، فقد بدأ هذا الأسلوب مع الهولنديين عام 1726 واستمر مع السويديين عام 1729 والدنماركيين عام 1746 ، وقد انضمت هامبورغ إلى هذه القائمة في سنة 1751. وهكذا كانت إسبانيا تنظر إلى كمية المواد الحربية البحرية تمثل تهديدًا لأسطولها وسواحلها. ومازالت إسبانيا حتى هذا التاريخ في حالة حرب مع الجزائر.

وعندما علم القنصل الإسباني في هامبورغ، جياكومو بونيسو (Giacomo Poniso)، بخبر تجهيز السفن وإرسالها إلى الجزائر،أبلغ بلاده في نهاية جويلية 1751 ،أن هامبورغ قد جهزت سفينتين بالذخيرة وعتاد البحرية للجزائر. وعندما تم إرسالهما، أصدر الملك الإسباني فيرناندو السادس (Fernando VI) (1746-1751) مرسوما ملكيا مؤرخا 19 أكتوبر 1751 الذي يحظر جميع أشكال التجارة إلى الهمامبورغيين (Amburgueses)، ردا على المعاهدة التي عقدتها بلادهم مع الجزائر ومما جاء فيه أن : « ...جلالته يرى أنه من المستحسن أن يحظر في مملكته تجارة هذه المدينة والأشخاص الذين ينتمون إليها....لن يتم قبول أي سفينة تابعة لهامبورغ في موانئ هذه المملكة، بعد انقضاء 50 يومًا، باستثناء جميع بضائع هامبورغ، والتي ستظل في هذه المملكة بعد انقضاء ثلاثة أشهر، سيتم الاستيلاء عليها ومصادرتها؛ وبالإضافة إلى ذلك، ....على جميع القناصل والتجار ورعايا هامبورغ الموجودين حاليًا في مملكته، الانسحاب منها خلال نفس الفترة التي تبلغ ثلاثة أشهر، يجب تنفيذ المصادرة ، والاتفاق على العقوبات ضد المخالفين. ». وبأمر من الملك قدم القنصل الإسباني في هامبورغ بونيسو مذكرة إلى مجلس شيوخ هامبورغ في 10 نوفمبر 1751 أبلغه فيها عن انسحابه من وظيفته كقنصل في هامبورغ، وذكر فيها قرارات الملك الصادرة في المرسوم السابق. كما بين فيها بعض الأضرار التي سوف تلحق بإسبانيا تبعا لعقد المعاهدة مع الجزائر.

نظرا لارتباط هامبورغ بمصالح اقتصادية كبيرة مع إسبانيا رضخت للضغوط الإسبانية، فاضطرت إلي إرسال مبعوث عنها إلى مدريد، وهو النائب كليفيكر (Klefeker) في قصر الاسكوريال لمقابلة الملك

الإسباني فيرناندو السادس، وقد تم اللقاء في 12 نوفمبر 1752. وخلال هذه المفاوضات طالبت إسبانيا الإلغاء الكامل للمعاهدة مقابل إنهاء الحظر.أدرك الهامبرغريون تحركات الجهات البحرية الأخرى، مثل الجمهورية الهولندية وبريمن (Bremen) وبروسيا (Prussia) مع ميناء إمدن (Emden) لزيادة حصتهم في إسبانيا على حساب هامبورغ. كانت الخسائر التي من المحتمل أن تتعرض لها المدينة الآن كارثية لأن التبادلات التجارية بين هامبورغ ومملكة إسبانيا كانت قوية. وبناء على تلك الضغوطات، ألغت هامبورغ معاهدة السلام رسميًا مع الجزائر في مطبوعة عامة صدرت في 28 يوليو 1752.

وإثر إصدار هامبورغ مرسوم إلغاء المعاهدة مع الجزائر أصدرت إسبانيا مرسوما يوم 14 نوفمبر 1752 ألغت بموجبه القرار الصادر يوم 19 أكتوبر القاضي بمنع التجارة مع هامبورغ ومما جاء فيه:« إلغاء جميع أجزاء المرسوم المذكور الصادر في 19 أكتوبر من العام الماضي، فقد أمرت بالسماح في جميع موانئي ومقاطعاتي ومناطقي بتجارة سفن هامبورغ بالسلع والمواد الغذائية للمدينة المذكورة ، وأن السكان يتم استقبالهم والتعامل معهم بنفس الصراحة والمراسلات الجيدة كما كانت قبل التاريخ المذكور في 19 أكتوبر من العام الماضي ».

أما مع الجانب الجزائري فقد أرسل مجلس شيوخ هامبورغ رسالة إلى داي الجزائر بتاريخ 21 جويلية 1752 يخبره فيها عن اضطراره إلى إلغاء المعاهدة التي أبرمتها هامبورغ مع الجزائر، مبينا فيها الدوافع والقرارات التي قامت بها بلادهم. وفيما يلي ما ورد فيها: « السيد الأشهر والأعظم الحكيم والفاضل. أنه على الرغم من كل المزايا التي جعلنا التحالف المذكور معكم مرغوب فيه، إلا أنه يجب علينا إلغاء معاهدة السلام التي تم توقيعها العام الماضي بين جمهورية الجزائر العاصمة وجمهوريتنا ، لذلك علينا أن ننظر إليها كما لو أنها لم تعقد. ونظرًا لأن هذه الظروف لم تعد بالتالي تتطلب الإبقاء على القنصل في الجزائر من جانب جمهوريتنا ، فقد قمنا للتو بتسريح السيد جون فورد (Sr. John Ford) من هذا العمل ومن كل التزامه تجاهنا، بموجب خطاب الإجازة الذي قدمناه له».

الميدالية التي أصدرتها هامبورغ بمناسبة عقد المعاهدة مع الجزائر سنة 1751